الكلف الاقتصادية لطوفان الاقصى وأثرها على الاقتصاد الاسرائيلي

2023

مركز حمورابي

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

الكلف الاقتصادية لطوفان الاقصى وأثرها على الاقتصاد الاسرائيلي

د. علي عبد الكريم حسين/ باحث في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

26 تشرين الثاني 2023

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

يعاني اقتصاد الكيان الصهيوني منذ عام 2000 من ازمة [WU1] اقتصادية بسبب جائحة كورونا، فقد أطلقت مجموعة من حزم إنعاش اقتصادية بتكلفة بلغت نحو 50 مليار دولار، ما أفضى إلى عجز قياسي في ميزانيتها، وارتفاع مديونيتها إلى نحو ثلاثة أرباع حجم اقتصادها الكلي، وبتدخل حكومي تمكن اقتصاد الكيان الصهيوني في [WU2] العامين التاليين (2021-2022) من استعادة توازنه بالنظر إلى التنامي الملحوظ في الطلب المحلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وتحقيق نمو اقتصادي بلغ نحو 8.6 % و6.5.

كما ان عملة الكيان الصهيوني (الشيكل) تعاني ايضا قبل عملية طوفان الأقصى من الضغوط المرتبطة بأزمة "الإصلاحات القضائية"، والاحتجاجات التي أعقبتها منذ بداية عام 2023، فمنذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر فقد الشيكل أكثر من 5 % من قيمته الدولارية، وبلغ أدنى مستوياته في ثماني سنوات، على الرغم من التدخل المباشر لبنك الكيان (البنك المركزي) وضخه لنحو 30 مليار دولار لاحتواء الطلب المتزايد على الدولار والحيلولة دون تدهور أكبر لسعر صرف الشيكل.

ويبدو أن البنك المركزي للكيان الصهيوني اختار التضحية بجانب من احتياطاته من العملات الأجنبية من أجل تجنب زيادة أسعار الفائدة حتى لا يسمح بالقول إن عملية طوفان الأقصى هزت اقتصاد الكيان بقدر ما هزت المؤسسة الأمنية والعسكرية والسياسية، ووضعت السياسات الاقتصادية لحكومة الكيان أمام تحديات صعبة فتراجع سعر صرف الشيكل على نحو متسارع من شأنه تشكيل ضغوط تضخمية إضافية على الكيان الصهيوني داخليا وان إخفاقه في احتواء التضخم، ينعكس على اختلالات معيشية قد تترتب إلى زعزعة دعم الداخل والرأي العام للكيان وذلك لأجندة عسكرية وسياسية.

ومن جانب الاسواق المالية فقدت الأسهم نحو 9 % من قيمتها الاسمية في الأسبوع الأول من عملية طوفان الأقصى، وهي أكبر خسارة أسبوعية يمنى بها المؤشر على مدار السنوات العشر الماضية، وقد تواصلت خسارات هذه السوق في الأسابيع اللاحقة لتصل إلى أكثر من 22 %، مدفوعة بقيام المستثمرين الأجانب ببيع أسهمهم، وخاصة أسهم قطاع البنوك إذ تراجعت أسعار أسهم أكبر خمسة بنوك بنسبة 20%، وهي أكبر نسبة تراجع منذ جائحة كورونا، وبذلك تقدر خسائر رأس المال في سوق البورصة منذ اندلاع المواجهات في غزة بأكثر من 20 مليار دولار وجاءت هذه الخسائر مدفوعة بارتفاع حدة المخاطر المستقبلية المحتملة وتنامي حالة عدم اليقين المرتبطة بالأوضاع الأمنية والاقتصادية للكيان.

من الواضح أن حكومة الكيان الصهيوني في مسعى منها لاستعادة هيبة الردع، ترمي بكل ثقلها العسكري في عدوانها المستمر على قطاع غزة، غير مكترثة بتكلفته المالية، فهي تدرك أن فشلها في ترميم صورتها ستكون له تداعيات أشد خطورة ليس فيما يرتبط بالجوانب الأمنية فحسب، بل سياسيا واجتماعيا واقتصاديا أيضا، ووفقًا لوزير المالية لحكومة الكيان الصهيوني تقترب التكلفة المالية للعملية العسكرية التي يقوم بها العدو ضد قطاع غزة من 250 مليون دولار أميركي يوميا، أي نحو 1.75 مليار دولار أسبوعيا، ونحو 7.5 مليار دولار شهريا، أي نحو 1.5 % من ناتجها المحلي الإجمالي.

وإدراكا من الولايات المتحدة الامريكية لطبيعة التحديات المالية التي تواجه الكيان الصهيوني، سارعت إلى الإعلان عن حزمة مساعدات عاجلة لتمكينها من المضي قدما بعمليتها العسكرية ضد قطاع غزة، إذ تقدم الرئيس الأميركي جو بايدن للكونغرس بمشروع تمويل عاجل لدعم الكيان قيمته 14.3 مليار دولار وتمت الموافقة عليه من الكونغرس.

وبرغم من الدعم الامريكي المالي والعسكري الكبير الذي حشد لهذا العدوان غير انه غير كافٍ لضمان قدرة الخزينة العامة للعدو على التكيف مع متطلبات الحملة العسكرية، بما في ذلك التكلفة المرتبطة باستدعاء نحو 360 ألف من جنود الاحتياط، والبرامج المحتمل الشروع في تنفيذها لتعويض خسائر الشركات والمؤسسات الكبيرة، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي توقفت أعمالها ونقصان مداخيلها من جراء التبعات الميدانية للعملية العسكرية، وغيرها من البرامج التكيفية.

ولن تقتصر تبعات الحرب على أعبائها المالية المباشرة، بل ستمتد إلى الطلب المحلي أيضا، بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، الذي من المتوقع أن يشهد تراجعا ملحوظاً بسبب تراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين، فالشواهد التي تبدو من ردود فعل مجتمع الكيان الصهيوني وحالة الارتباك الشديدة التي يعيشها، تؤدي إلى استنتاج مفاده أن اقتصاد الكيان يتجه نحو أزمة عميقة، ويمكن الاستدلال بتداعيات انتفاضة الأقصى عام 2000 على اقتصاد العدو الصهيوني لتقدير تداعيات ما يجري اليوم، وإن كانت الصدمة أشد هذه المرة، ويسري الأمر نفسه على الطلب الخارجي الذي سرعان ما بدأت مصادره في الانصياع لمعطيات الحرب فالسياحة وما يرتبط بها من خدمات، وهي تعد رافدا مهما من روافد اقتصاد الكيان وميزانيته العامة بناتج إجمالي يبلغ نحو 7.7 مليار دولار، قد تعرضت لشلل كامل.

في حين يجري اجلاء وإيواء عائلات من مناطق ومستعمرات قريبة من الحدود مع غزة، ومن المرجح أن تصل إلى ثلاثة أرباع هذه الطاقة الاستيعابية في ضوء خطة إجلاء سكان المدن والبلدات على الحدود اللبنانية، وهذه تكاليف إضافية ستتحملها ميزانية دولة الاحتلال، وستسهم[WU1] في اتساع فجوتها التمويلية ولا يختلف الحال كثيرا بالنسبة إلى قطاع النقل، والنقل الجوي على وجه الخصوص إذ أعلنت مجموعة من خطوط الطيران العالمية تعليق رحلاتها إلى الكيان، وأصبح دور النقل الجوي المدني ينحصر في إجلاء الرعايا الأجانب والصهاينة الفارين من الحرب، وعلى إثر ذلك تراجع سعر سهم شركة طيران "إل عال" بنسبة 19 % منذ أن بدأت عملية طوفان الأقصى.

كما أن تراجع الصادرات السلعية، وتفاقم العجز التجاري للكيان الصهيوني بسبب الاختناقات اللوجستية التي تفرضها المعطيات الميدانية للحرب، فضلا عن الضغوط التنافسية الناجمة عن ارتفاع تكلفة التصدير المدفوعة بارتفاع تكلفة الشحن والتأمين والوقود فقد ارتفع السعر العالمي للنفط بنحو 5 % في الأسبوع الأول من العدوان الصهيوني، وتتأرجح أسعاره يوما بعد يوم، على نحو أكثر ارتفاعا من المستوى الذي كانت عليه قبل العدوان على غزة.

ولن يكون جانب العرض بمعزل عن هذه التأثيرات فالاستدعاء الاستثنائي لكل قوات الاحتياط سيفرغ القطاعات المحركة لاقتصاد الكيان من مشغليها، وستتسبب حالة الخوف التي تكتنف العمالة الأجنبية وهروبها خارج حكومة الكيان، وتوقف استخدام العمالة الفلسطينية، في شلل كبير في الخدمات المساندة.

ومما يزيد من رجاحة تقديرات المخاطر، أعلنت وكالتا موديز وفيتش أنهما وضعتا تصنيف الديون السيادية للكيان الصهيوني الطويلة الأجل المصنفة حالياً في مستوى "A1"، " قيد المراجعة"، وذلك تمهيداً لاحتمال خفضه بسبب الحرب الدائرة بين الكيان وحركة حماس ولم يسبق من قبل خفض تصنيف الكيان من جانب أي من وكالات التصنيف الثلاث الرئيسية وهي ستاندرد اند بورز غلوبال وموديز وفيتش.

ستكون التكاليف الاقتصادية التي سيتحملها الكيان من جراء عدوانه المستمر على قطاع غزة باهظة، ليس بالنسبة إلى الكيان وموازنتها العامة فحسب، بل بالنسبة إلى الشركات والمؤسسات وعموم السكان الذين يترتب عليهم في الحصيلة تحمل هذه التكاليف أيضا، وحتى يجري تناول هذه التداعيات بموضوعية استرشادا بالتجارب السابقة،

يجب عدم إغفال قوة اقتصاد الكيان وقدرته على احتواء تبعات مثل هذه الأزمات، حتى إن كان ذلك على حساب نموه، ومسيرته التنموية، على امتداد سنوات عديدة.
لكن يجب ألا نغفل اختلاف المواجهة الراهنة عن كل ما سبقها بين الاحتلال والشعب الفلسطيني. فالهجوم المباغت في 7 تشرين الأول لم يشكل صدمة تكتيكية للكيان فحسب، بل شكل أيضا اختبارا عمليا لمنظومتها الأمنية والدفاعية وشاهدا حيا على إخفاقاته، وتراجع الثقة بصناعاته العسكرية التي تتصدر قائمة صادراته، وذلك بعد أن فشلت منظومته الاستخبارية والدفاعية في منع الهجوم الذي باغته باستخدام تقنيات هجوم فلسطينية محلية الصنع.
والإشكالية الحقيقية التي ستواجه الكيان بعد توقف الحرب ستتمثل في حالة عدم اليقين التي باتت تحيط بمنظومته الدفاعية والأساطير التي صنعه حول قدراته العسكرية والاستخباراتية، ومن الناحية الاقتصادية من المتوقع أن تفضي هذه الحالة العميقة من عدم اليقين إلى تثبيط الاستثمار، والحد من مستويات الاستهلاك، وضرب قطاعي السياحة والنقل وغيرهما من الخدمات، وستؤثر هذه الحالة كذلك في جاذبية الاقتصاد الصهيوني للعمالة الأجنبية ما يعني أنه سيواجه سلسلة من الارتفاعات في الأجور بسبب نقص المعروض من العمالة، خصوصا إنْ أفضت هذه الحالة إلى هجرة عكسية إلى خارج الكيان.
ويتوقع أن يكون لحالة عدم اليقين تأثيرات سلبية ملحوظة على تموضع المستوطنات وقاطنيها من المستوطنين، والاستثمارات بمختلف أشكالها في المناطق الجنوبية المتاخمة لقطاع غزة والمناطق الشمالية المتاخمة للحدود مع لبنان ما يؤدي إلى دفع السكان إلى التمركز في الوسط، وتفاقم الأزمة العقارية والسكانية وارتفاع تكاليفها وستجد حكومة اسرائيل نفسها مضطرة إلى تقديم حزم تحفيزية واسعة لإقناع المستثمرين والأفراد بالتوجه إلى الإقامة والاستثمار في المناطق الحدودية، وهو ما ستنجم عنه ضغوطاً طويلة الأمد على ميزانيتها العامة.
وهنا نبين مؤشرات ومسارات التوقع في تحديد مسار ومصير الحرب على غزة وهي:
1- يمثل صمود المقاومة أهم عوامل إفشال العدوان على غزة، حيث تراهن كتائب القسام وفصائل المقاومة بشكل عام على إمكانياتها الدفاعية، مؤكدة أنها لا يمكن أن تمنع التوغل، لكنها ستجعل ثمنه باهظا للغاية، أن استمرار صمود المقاومة، وقدرتها على مفاجأة القوات المهاجمة من حين لآخر وتكبدها أثمانا كبيرة، وتعزيزها لدفاعاتها العسكرية، من شأنه أن يؤدي إلى تناقص عمر العملية العسكرية البرية حيث يصعب على الكيان الاستمرار في حرب مفتوحة،

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

تستنزف اقتصادها وتفرض عليها تغيير إستراتيجياتها السياسة والأمنية، بعد أن نسفت عملية طوفان الأقصى فرقة غلاف غزة، ذات الخبرة العميقة في القطاع، والتجربة الطويلة في مواجهة فصائله ومقاوميه حسب ما تؤكد المقاومة، ليعيد الكيان الصهيوني على ضوء ذلك، رسم غلاف آخر داخل القطاع من الدم والدمار وأشلاء الأطفال والمسنين.

2-أن دور امريكا الداعم في الحرب الحالية على غزة كبيرا، وتجاوز دعمها للكيان عسكريا وأمنيا وسياسيا واخرها الدعم الاقتصادي بـ(14.3 مليار دولار)، هذا سيؤثر على بايدن في الداخل وعلى حظوظه الانتخابية القادم في 2024، اذ يمثل المسلمون في الولايات المتحدة عنصرا مهما ضمن مكونات النسيج الاجتماعي والسياسي في البلاد، وقد هددوا وأكدوا أنهم سيحشدون مواقفهم السياسية ضد بايدن في انتخابات 2024، ما لم ينقذ نفسه بإيقاف الحرب المجنونة على غزة، كما تعتبر استعدادا أميركيا لتوفير الموارد المالية التي تعكس خطط تهجير سكان غزة وتوطينهم خارج القطاع.

3.بلغت الأضرار التي لحقت بموازنة الكيان نحو 30 مليار دولار موزعة على الشكل التالي: 20 مليار شيكل (5 مليارات دولار) كلفة السلاح والحرب، 10 مليارات شيكل (2.5 مليار دولار) لتمويل إخلاء السكان ودعم السلطات المحلية، غير أن هذه التكلفة لا تشمل الأضرار المباشرة التي يتكبدها اقتصاد الكيان بعد عملية طوفان الأقصى، فإن نفقات القتال في اليوم الواحد تكلف نحو مليار شيكل (250 مليون دولار) وسيزداد الإنفاق الإجمالي مع استمرار القتال، فقد رفع وزير المالية بتسلئيل سموتريتش عجز الموازنة للعام الجاري إلى 4% بدلا من 1.5%، وبنسبة 5% عام 2025، وهذا دليل على حجم الخسائر التي يعاني منها الكيان باستمرار حربها ومدى الضربات والخسائر التي توجهها حماس للكيان.

4-وسط حالة من الركود والبطالة التي تعصف بالاقتصاد الصهيوني وعلى سوق العمال والمعاملات لمختلف المصالح التجارية، منذ معركة "طوفان الأقصى" أن الحرب على غزة أثرت على النشاط التجاري الذي أصيب بشلل شبه تام، وكذلك سوق وحركة العمالة، حيث ما زال 764 ألف عامل عاطلين عن العمل، أي ما يعادل 18% من إجمالي القوى العاملة، مشيرة إلى أن هذا العدد هو الحد الأدنى والذي يمكن أن يصل إلى نحو مليون عامل.

5-من المتوقع بحلول نهاية عام 2023، سيرتفع العجز إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي الصهيوني، مقارنة بتوقعات ما قبل الحرب البالغة حوالي 1.5%.، ونتيجة للزيادة المتوقعة في العجز، قد يرتفع إجمالي الاقتراض بنحو 50 مليار شيكل (12.3 مليار دولار) بنهاية العام، على افتراض أن وزارة المالية تستخدم حوالي 10 مليارات شيكل (2.4 مليار دولار) من الاحتياطي النقدي. ومن المحتمل أن الكيان [WU1] يحاول تقليص نطاق الاقتراض عن طريق خفض نفقات الميزانية، مثل تجميد الأموال، لكنها ستظل بحاجة إلى جمع حوالي 37 مليار شيكل (9.1 مليارات دولار) في آخر شهرين من العام الحالي.

6-إن الارتفاع الأخير في أسعار النفط والذي يتراوح من 80 الى 90 دولاراً للبرميل يشير إلى أن تأثير الحرب ينعكس بالفعل في أسعار الطاقة العالمية ومن هنا يمكن تحليل ثلاثة سيناريوهات محتملة يمكن أن يكون لها تأثيرات متفاوتة على أسعار الطاقة والتضخم العالمي والنمو العالمي ونشاط المستثمرين وهي:

أ-السيناريو الأول: الأكثر تفاؤلاً على الإطلاق هو ان حرب ستكون محدودة ومحلية، تتركز في قطاع غزة حتى مع الغزو البري لجيش الاحتلال لقطاع غزة، إلى جانب الأعمال العدائية العرضية والأعمال العسكرية على الحدود اللبنانية وفي هذا السيناريو، أن الجمهورية الاسلامية الإيرانية التي زادت إنتاجها النفطي بمقدار 700 ألف برميل يوميا هذا العام مقابل تخفيف العقوبات الأمريكية، ستخفض الإنتاج لزيادة الضغط العالمي على الكيان الصهيوني ومن شأن مثل هذا السيناريو أن يؤدي إلى ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار 4 دولارات، وعدم حدوث تغيير في مؤشر الخوف VIX، وزيادة التضخم العالمي بنسبة 0.1%، وانخفاض مماثل في النمو العالمي.

ب-أما السيناريو الثاني: فهو حرب غير مباشرة بين الكيان الصهيوني الجمهورية الاسلامية الايرانية، تنطوي على حرب واسعة النطاق على جبهات متعددة داخل حدود الكيان ـ غزة، والضفة الغربية، والعراق وسوريا، ولبنان ـ إلى جانب عدم الاستقرار العام في الشرق الأوسط، وهو ما من شأنه أن يؤثر أيضاً على مناطق أخرى من العالم كالدول العربية مثل مصر وتونس، وفي هذا السيناريو، سيقفز برميل النفط بمقدار 8 دولارات، وسيرتفع مؤشر الخوفVIX، بمقدار 8 نقاط، وسيرتفع التضخم بنسبة 0.2%، وينخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 0.3%.

ت-اما السيناريو الأكثر خطورة وتشاؤماً هو نشوب حرب مباشرة بين الكيان الصهيوني والجمهورية الإسلامية الإيرانية ويعد هذا السيناريو هو الأخطر اذ ستكون حرب إقليمية شاملة، بمشاركة مباشرة من جانب الولايات المتحدة، وكل الدول العربية في المنطقة التي تعتمد اقتصادياً على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مثل العراق سوريا ولبنان، مما يؤدي الى ارتفاع سعر النفط من حوالي 90 دولارا إلى 150 دولارا للبرميل، مما قد يؤدي إلى انخفاض النمو العالمي بنسبة 1.7٪ وهو ما يعادل تريليون دولار.

ويهدد مثل هذا السيناريو بزعزعة استقرار أسعار الطاقة العالمية، وذلك لأن دول الخليج مسؤولة عن نحو 20% من إنتاج النفط العالمي، وهناك مخاوف من أن تغلق الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في هذا السيناريو، مضيق هرمز، الذي ينقل عبره ما يقرب من خمس النفط العالمي اليومي، وإذا حدث ذلك فمن المرجح ألا ترتفع أسعار الطاقة إلى أربعة أضعاف، كما حدث رداً على الحظر النفطي العربي أثناء حرب يوم الغفران في عام 1973، ولكن برميل النفط قد يرتفع ليصل إلى 150 دولاراً للبرميل.وفي هذا السيناريو يقفز مؤشر الخوف بمقدار 16 نقطة، ويرتفع التضخم بنسبة 1.2%، وينخفض الناتج العالمي بنسبة 1%. ويعكس هذا السيناريو مخاوف قد يدفع العالم إلى حرب عالمية ثالثة.

7-وبالنسبة لعام 2024 سيكون أكثر تعقيدا، إذ يتوقع أن يكون هناك عجز في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% مقارنة بتوقعات ما قبل الحرب البالغة 2.5%، وهو الأمر الذي سيتطلب من وزارة مالية الكيان الصهيوني الحفاظ على وتيرة اقتراض شهرية تبلغ حوالي 12 مليار شيكل (2.9 مليار دولار) في سوق السندات المحلية، فضلا عن جمع نحو 25 مليار شيكل (6.1 مليارات دولار) من الأسواق الخارجية، وبحسب التقديرات في نهاية عام 2024 ستنمو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 62%، مقارنة بنحو 59% اليوم، ويأتي كل ذلك على خلفية تراجع متوقع في النمو الاقتصادي إلى 2.8% هذا العام وإلى 2% في 2024.

العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.horsiraq.net
Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: horsiraq@yahoo.com

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

2405

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية